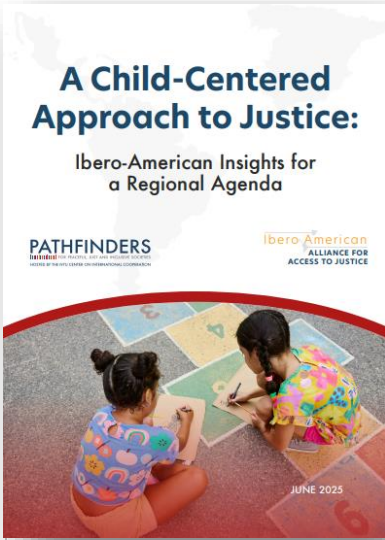


قراءات المرصد الوطني للإجرام

وحدة اليقظة الاستراتيجية

قراءة في تقرير: "مقاربة متمحورة حول الطفل في العدالة: رؤى إيبيرو-أمريكية من أجل أجندة إقليمية"



مقاربة متمحورة حول الطفل في
العدالة: رؤى إيبيرو-أمريكية من
أجل أجندة إقليمية

العنوان

التحالف الإيبيرو-أمريكي من أجل الولوج إلى العدالة

الجهة المصدرة

صدر باللغة الإنجليزية – سنة 2025

لغة التقرير وتاريخ نشره

88 صفحة

عدد الصفحات

تقرير دولي تحليلي – استراتيجي قائم على الأدلة، ذو طابع سياساتي ومعياري، يهدف إلى تشخيص واقع ولوج الأطفال إلى العدالة في الفضاء الإيبيرو-أمريكي، واقتراح أجندة إقليمية لإصلاح الأنظمة القضائية وفق مقاربة متمحورة حول الطفل.

طبيعة الوثيقة

الملّخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير تحليلاً إقليمياً شاملاً لوضع ولوج الأطفال والمراهقين إلى العدالة في الفضاء الإيبيرو-أمريكي، باعتباره امتداداً لجهود التحالف الرامية إلى تعزيز العدالة المتمحورة حول الإنسان وتسريع تحقيق الهدف 16.3 من أهداف التنمية المستدامة، ويبرز التقرير في هذا السياق، أن مسألة ولوج الأطفال إلى العدالة تمثل إحدى القضايا الأكثر إلحاحاً، نظراً لكون هذه الفئة من بين الأكثر عرضة للإقصاء، رغم الاعتراف القانوني الواسع بحقوقها في الأطر الوطنية والدولية.

وينطلق التقرير من تشخيص مفاده أن الأطفال والمراهقين ما زالوا مستبعدين بشكل منهجي من الاستفادة الفعلية من العدالة، حيث تظل الأنظمة القضائية غير قادرة على الاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة، أو ضمان مشاركتهم الفعلية، أو حمايتهم من إعادة الإيذاء خلال المساطر، ويؤكد أن هذا الوضع لا يرتبط بغياب القواعد القانونية، بل بطبيعة تصميم أنظمة العدالة التي لم تبني أساساً من منظور يراعي خصوصيات هذه الفئة، مما يجعل الولوج إلى العدالة بالنسبة لهم أقرب إلى طموح منه إلى واقع ملموس.

ويبرز التقرير أن تجربة الأطفال مع العدالة تتأثر بجملة من العوامل البنيوية المتداخلة، من أبرزها الفقر وعدم المساواة، والعنف البنيوي بمختلف أشكاله، والهجرة القسرية، فضلاً عن أشكال الإقصاء الاجتماعي المستمرة، وتؤدي هذه العوامل إلى تقويض قدرة الأطفال على التعرف على حقوقهم، والوصول إلى آليات الحماية، والاستفادة من الخدمات القانونية، مما يعمق هشاشتهم ويحد من فرص إنصافهم.

وفي هذا الإطار، يحدد التقرير مجموعة من التحديات الرئيسية التي تعيق ولوج الأطفال إلى العدالة، من بينها وجود عوائق مركبة تواجه فئات معينة كالأطفال المنتمين إلى الشعوب الأصلية أو المهاجرين أو ذوي الإعاقة، إضافة إلى غياب فضاءات قضائية ملائمة للأطفال، ونقص تكوين الفاعلين القضائيين، وضعف المعطيات والإحصائيات التي من شأنها دعم السياسات العمومية المبنية على الأدلة، ويؤكد أن هذه الاختلالات لا تعرقل فقط الولوج إلى العدالة، بل تسهم أيضاً في إعادة إنتاج أنماط الإقصاء والعنف.

واستجابة لهذه التحديات، يدعو التقرير إلى إحداث تحول هيكلي في أنظمة العدالة، قائم على اعتماد مقاربة متمحورة حول الطفل، تركز على إعادة تصميم المؤسسات والإجراءات من منظور يضع الطفل في صلب الاهتمام، وتعزيز الوقاية من العنف، وتمكين الأطفال، وتقوية الضمانات الإجرائية، وتطوير التنسيق بين مختلف القطاعات، والاعتماد على البيانات والأدلة في اتخاذ القرار، كما يؤكد أن

الولوج إلى العدالة ينبغي أن يفهم كمسار متكامل لا يقتصر على اللجوء إلى القضاء، بل يشمل مختلف الأبعاد الوقائية والاجتماعية والمؤسسية.

ولا يقتصر التقرير على التشخيص، بل يسلط الضوء على عدد من الممارسات الفضلى في المنطقة، مثل اعتماد نماذج العدالة التصالحية، وإنشاء فضاءات صديقة للأطفال داخل المؤسسات القضائية، وإشراك الأطفال والمراهقين في صياغة السياسات العمومية، إلى جانب تطوير أطر قانونية شاملة لحمايتهم ويُبرز أن هذه التجارب تمثل مؤشرات على إمكانية تحقيق تحول فعلي نحو أنظمة عدالة أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات الأطفال.

كما يولي التقرير أهمية خاصة لتطوير نموذج إقليمي للعدالة التصالحية الخاصة بالأطفال والمراهقين، يقوم على إصلاح الضرر، وتعزيز مشاركة الأطفال والمجتمعات، واعتماد مقاربات ملائمة للسياقات الثقافية والمحلية، مستندا في ذلك إلى القواعد الإيبورو-أمريكية المشتركة التي تمثل خطوة متقدمة نحو بناء توافق معياري إقليمي في هذا المجال.

وفي بعده الاستراتيجي، يقدم التقرير نفسه كأداة للدفع نحو إصلاح السياسات العمومية وتعزيز التعاون الإقليمي، موجها دعوة صريحة إلى مختلف الفاعلين من مؤسسات حكومية وقضائية ومنظمات دولية ومجتمع مدني، من أجل اتخاذ التزامات ملموسة تضمن عدم إقصاء أي طفل من حقه في العدالة، وتعزز هذا الحق باعتباره ركيزة أساسية للتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي وترسيخ الديمقراطية.

ويخلص التقرير إلى أن تحقيق العدالة للأطفال لا يشكل فقط التزاما قانونيا أو أخلاقيا، بل يمثل شرطا أساسيا لبناء مجتمعات عادلة وشاملة، وأن أي نظام عدالة لا يضع الأطفال في مركزه يظل نظاما غير مكتمل، ولا يحقق الغاية المنشودة من العدالة في بعدها الإنساني والتنموي.

تطور مفهوم الولوج إلى العدالة:

يندرج تحليل وولوج الأطفال والمراهقين إلى العدالة ضمن سياق مفاهيمي أوسع شهد تطورا ملحوظا في تعريف هذا الحق ومضامينه، ففي تصوره التقليدي، كان الولوج إلى العدالة يُفهم باعتباره مجرد إمكانية لعرض النزاعات أمام سلطة قضائية مختصة ومحايدة للفصل فيها بشكل عادل وفعال. غير أن هذا الفهم ظل محدودا، إذ يقتصر على البعد الإجرائي دون أن يعكس التعقيد الفعلي لتجارب الأفراد، خاصة الفئات الهشة، في تعاملها مع أنظمة العدالة.

وقد عرف هذا المفهوم تطوراً تدريجياً ليصبح يُنظر إليه اليوم كحق أساسي من حقوق الإنسان، لا يقتصر على الولوج الشكلي إلى القضاء، بل يمتد ليشمل القدرة الفعلية على الاستفادة من آليات العدالة، والحصول على حلول منصفة، وممارسة الحقوق بشكل عملي. وبهذا المعنى، فإن الولوج إلى العدالة لا يعني فقط غياب العوائق أمام اللجوء إلى القضاء، بل يستلزم توفير الضمانات التي تمكن الأفراد فعلياً من استخدام هذه الآليات، بما في ذلك الولوج إلى المعلومات، والمساعدة القانونية، والإجراءات المنصفة.

وفي هذا الإطار، يُعتبر الولوج إلى العدالة شرطاً أساسياً لتحقيق المساواة وعدم التمييز، حيث يتيح للأفراد، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، إمكانية الدفاع عن حقوقهم، والطعن في الانتهاكات، ومساءلة الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، ومن ثم فإن غياب هذا الحق أو ضعفه يؤدي إلى تقويض باقي الحقوق، مما يفسر اعتباره من بين الحقوق الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي وسيادة القانون.

ويرتبط هذا التحول المفاهيمي أيضاً بالإطار الدولي للتنمية، وخاصة أجندة 2030، التي جعلت من الولوج إلى العدالة أحد مكوناتها الأساسية من خلال الهدف 16.3، الذي يدعو إلى تعزيز سيادة القانون وضمان الولوج المتكافئ إلى العدالة للجميع، وفي هذا السياق يُنظر إلى العدالة باعتبارها عاملاً ممكناً لباقي أهداف التنمية المستدامة، إذ لا يمكن تحقيق القضاء على الفقر أو الحد من أوجه عدم المساواة أو تعزيز الإدماج الاجتماعي دون ضمان أنظمة عدالة فعالة وشاملة.

كما يعزز "ميثاق المستقبل" هذا التوجه من خلال التأكيد على ضرورة بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، وضمان مشاركة الأطفال والمراهقين في بناء هذه المجتمعات، مع توفير بيئات آمنة تحمي حقوقهم ويبرز التقرير أن هذين الإطارين (أجندة 2030 وميثاق المستقبل) يتكاملان في توجيه الجهود الدولية نحو تعزيز العدالة باعتبارها ركيزة للتنمية المستدامة.

ويعزز هذا الإطار المرجعي ما يبينه الجدول أسفله المتعلق بمستوى مصادقة دول المنطقة على الصكوك التنظيمية للأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل، حيث يظهر انخراطاً واسعاً في هذه الاتفاقيات، مما يؤكد أن الإشكال لا يرتبط بغياب التأطير القانوني الدولي، بقدر ما يرتبط بتحديات التنفيذ والتفعيل على المستوى الوطني.

COUNTRY	CRC	PF-CRC Armed Conflicts /CDN-OPAC	PF-CRC Sale and Sexual Exploitation / CDN-OPSC	PF-CRC Communications / CDN-OPIC
Andorra	1996	2001	2001	2014
Argentina	1990	2002	2003	2015
Bolivia	1990	2004	2003	2013
Brazil	1990	2004	2004	2017
Chile	1990	2003	2003	2015
Colombia	1991	2005	2003	N/A
Costa Rica	1990	2003	2002	2014
Cuba	1991	2007	2001	N/A
Ecuador	1990	2004	2004	2018
El Salvador	1990	2002	2004	2015
Spain	1990	2002	2001	2013
Guatemala	1990	2002	2002	N/A
Honduras	1990	2002	2002	N/A
Mexico	1990	2002	2002	N/A
Nicaragua	1990	2002	2002	N/A
Panama	1990	2001	2001	2017
Paraguay	1990	2002	2003	2017
Peru	1990	2002	2002	2016
Portugal	1990	2003	2003	2013
Dominican Republic	1991	2014	2006	N/A
Uruguay	1990	2003	2003	2015
Venezuela	1990	2003	2002	N/A

وفي السياق الإيبيرو-أمريكي، يحظى الحق في الولوج إلى العدالة بمكانة دستورية بارزة، حيث تنص دساتير عدد من الدول على ضمان الحماية القضائية الفعالة، وتكافؤ الجميع أمام القانون، وتوفير المساعدة القانونية للفئات غير القادرة، ويعكس هذا الإطار الدستوري التزاماً مبدئياً بضمن هذا الحق، غير أن التحدي يظل قائماً في ترجمته إلى واقع عملي يضمن استفادة جميع الفئات، وخاصة الأطفال والمراهقين، من هذه الضمانات.

وفي ضوء هذا التطور، لم يعد الولوج إلى العدالة يُفهم كحدث معزول يبدأ عند اللجوء إلى المحكمة وينتهي بصدر الحكم، بل كمسار متكامل يتضمن عدة مراحل مترابطة، تشمل التعرف على المشكلة القانونية، واتخاذ القرار بشأن معالجتها، والوصول إلى الآليات المناسبة، والحصول على حل فعال، ويؤكد

التقرير أن أي خلل في إحدى هذه المراحل يؤثر سلبا على باقي المراحل، مما يبرز الطبيعة التراكمية والمتراطة لهذا الحق.

وبذلك، يضع هذا الإطار المفاهيمي الأساس لفهم أعمق لولوج الأطفال والمراهقين إلى العدالة، باعتباره حقا مركبا يتطلب مقاربة شمولية تتجاوز البعد القضائي الضيق، وتستحضر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر في قدرة هذه الفئة على التمتع الفعلي بحقوقها.

العدالة المتمحورة حول الإنسان:

يقدم التقرير العدالة المتمحورة حول الإنسان باعتبارها تحولا هيكليا في فلسفة العدالة، يقوم على إعادة توجيه مركز الاهتمام من المؤسسات والإجراءات إلى الأفراد واحتياجاتهم الفعلية، فبدلا من التركيز على كيفية اشتغال النظام القضائي في حد ذاته، يتم التركيز على كيفية تفاعل الأفراد مع هذا النظام، ومدى قدرته على الاستجابة لمشكلاتهم القانونية بطريقة فعالة ومنصفة. ويعني ذلك أن العدالة لا تقاس فقط بمدى احترام الإجراءات، بل بمدى تحقيق نتائج ملموسة تحسن من وضع الأفراد وتمكنهم من حل نزاعاتهم بشكل عادل، كما يؤكد التقرير أن هذا التوجه يستند إلى فهم أوسع للعدالة باعتبارها خدمة عمومية يجب أن تكون موجهة نحو تلبية احتياجات المستخدمين، مع مراعاة اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على مقاربات قائمة على الأدلة تعكس تجاربهم الفعلية.

وفي مقابل هذا التصور، يبرز التقرير حدود الأنظمة القضائية التقليدية التي رغم دورها المركزي، تواجه قيودا بنيوية تحد من فعاليتها في تحقيق العدالة للجميع، فهي غالبا ما تتسم بالتعقيد الإجرائي، وارتفاع التكاليف، وطول أمد التقاضي، مما يجعلها بعيدة عن متناول فئات واسعة من المجتمع، خاصة أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشاشة، كما أن تركيزها على الحلول القانونية الشكلية يجعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على استيعاب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات، وهو ما يؤدي إلى حلول قد لا تعالج جذور المشكلات، وبالتالي قد تستمر النزاعات أو يعاد إنتاجها، ويؤكد التقرير أن هذا القصور يبرز الحاجة إلى مقاربات أكثر شمولاً ومرونة تستجيب لتجارب الأفراد بشكل أفضل.

وفي هذا السياق، يولي التقرير أهمية خاصة للعدالة غير الرسمية والمجتمعية باعتبارها مكونا أساسيا ضمن منظومة العدالة المتمحورة حول الإنسان، فهذه الآليات، التي تشمل الوساطة المجتمعية أو تسوية النزاعات عبر الأعراف المحلية، تتميز بكونها أكثر قربا من الأفراد، وأسهل ولوجا، وأسرع في تقديم الحلول، فضلا عن طابعها التصالحي الذي يركز على إعادة بناء العلاقات الاجتماعية، غير أن التقرير يشدد

على أن اللجوء إلى هذه الآليات يجب أن يتم في إطار يحترم حقوق الإنسان والمعايير الأساسية للعدالة، نظرا لما قد تنطوي عليه بعض الممارسات من مخاطر تتعلق بالتمييز أو اختلال توازن القوى بين الأطراف، ومن ثم، فإن التحدي يتمثل في تحقيق التكامل بين هذه الآليات والنظام الرسمي، بما يضمن الفعالية والإنصاف في أن واحد .

وانطلاقا من ذلك، يدعو التقرير إلى تطوير أنظمة عدالة شاملة ومتكاملة تجمع بين مختلف الفاعلين والآليات، وتعمل على تنسيقها بشكل يضمن استجابة فعالة لاحتياجات الأفراد، ويقتضي هذا التوجه إعادة تصميم الخدمات القانونية لتكون أكثر بساطة ووضوحا، وتعزيز الولوج إلى المعلومات، وتوفير المساعدة القانونية، خاصة للفئات الأكثر هشاشة، كما يؤكد على أهمية التنسيق بين القطاعات المختلفة، بما في ذلك القضاء، والخدمات الاجتماعية، والصحة، والتعليم، بالنظر إلى أن العديد من المشكلات القانونية ترتبط بسياقات اجتماعية أوسع، مما يتطلب معالجتها بشكل شمولي يتجاوز المقاربة القضائية الضيقة .

وفي هذا الإطار، يشدد التقرير على أن تحقيق العدالة المتمحورة حول الإنسان يظل رهينا بإدماج الفئات الهشة في تصميم السياسات والبرامج المرتبطة بالعدالة، وعلى رأسها الأطفال والمراهقون، فهؤلاء يواجهون عوائق إضافية تحد من قدرتهم على التعبير عن احتياجاتهم أو الدفاع عن حقوقهم، مما يستدعي اعتماد مقاربات تشاركية تضمن أخذ أصواتهم بعين الاعتبار بشكل فعلي، ويؤكد التقرير أن هذا الإدماج لا ينبغي أن يكون شكليا، بل يجب أن يشكل جزءا من عملية صنع القرار، بما يساهم في تطوير أنظمة عدالة أكثر استجابة وفعالية، ويضمن عدم إقصاء أي فئة من الاستفادة من هذا الحق.

العدالة المتمحورة حول الطفل:

يعرف التقرير الولوج إلى العدالة بالنسبة للأطفال والمراهقين باعتباره قدرة هذه الفئة على المطالبة بحقوقها والحصول على حلول عادلة وفعالة، من خلال آليات رسمية وغير رسمية، مع مراعاة خصائصها المرتبطة بالعمر والجنس والخلفية الاجتماعية والثقافية، ويؤكد أن هذا المفهوم يتجاوز مجرد إمكانية الوصول إلى القضاء، ليشمل مختلف المراحل التي يمر بها الطفل، ابتداء من التعرف على المشكلة القانونية، مروراً بالقدرة على التعبير عنها، ووصولاً إلى الحصول على حل منصف يحترم كرامته وحقوقه.

وفي هذا الإطار، يشدد التقرير على أن الأطفال والمراهقين يواجهون تحديات خاصة تميزهم عن البالغين، سواء من حيث محدودية المعرفة القانونية، أو ضعف القدرة على التنقل داخل الأنظمة القضائية

المعقدة، أو الاعتماد على الكبار في تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم، كما أن هذه الفئة غالبا ما تكون أكثر عرضة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر على قدرتها على التبليغ عن الانتهاكات أو متابعة الإجراءات القانونية، وهو ما يجعل ولوجها إلى العدالة مسارا أكثر تعقيدا وحساسية.

ويبرز التقرير أن تحقيق عدالة متمحورة حول الطفل يقتضي إعادة النظر في تصميم الأنظمة والمؤسسات القضائية بشكل يراعي احتياجات هذه الفئة، ويضمن حمايتها من أي شكل من أشكال إعادة الإيذاء أثناء الإجراءات، ويشمل ذلك توفير بيئات ملائمة للأطفال داخل المحاكم، واعتماد لغة مبسطة ومفهومة، وضمان حضور مهنيين مؤهلين للتعامل معهم، إضافة إلى توفير المساعدة القانونية المجانية والفعالة، بما يضمن تمكينهم من المشاركة في المساطر التي تهمهم بشكل آمن وفعال.

كما يؤكد التقرير أن العدالة المتمحورة حول الطفل لا ينبغي أن تختزل في البعد القضائي فقط، بل يجب أن تقوم على مقارنة متعددة القطاعات تشمل مجالات مثل الحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، نظرا لكون المشكلات التي يواجهها الأطفال غالبا ما تكون ذات أبعاد مركبة، ويبرز أن التنسيق بين هذه القطاعات يعد شرطا أساسيا لضمان استجابة شاملة وفعالة، قادرة على معالجة الأسباب العميقة للنزاعات والانتهاكات.

ومن جهة أخرى، يدعو التقرير إلى إعطاء الأولوية للبدائل غير الاحتجازية، خاصة في حالات الأطفال المخالفين للقانون، مع تعزيز اللجوء إلى العدالة التصالحية التي تركز على إصلاح الضرر وإعادة الإدماج بدل العقاب، ويؤكد أن هذا التوجه ينسجم مع مصلحة الطفل الفضلى، ويسهم في الحد من الآثار السلبية المرتبطة بالاحتجاز، مع تعزيز فرص إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي.

وفي سياق متصل، يشدد التقرير على أهمية تمكين الأطفال والمراهقين من المشاركة الفعلية في الإجراءات التي تمسهم، باعتبارهم أصحاب حقوق وليسوا مجرد موضوع للحماية، ويقتضي ذلك تمكينهم من التعبير عن آرائهم بحرية، وأخذ هذه الآراء بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات، بما يعزز شعورهم بالثقة في النظام القضائي، ويسهم في تحقيق عدالة أكثر إنصافا واستجابة لاحتياجاتهم.

ويخلص التقرير إلى أن تحقيق عدالة متمحورة حول الطفل يتطلب تحولا هيكليا في أنظمة العدالة يقوم على إعادة تصميمها بشكل يضع الطفل في المركز، ويضمن له حماية فعالة، ومشاركة حقيقية، واستفادة فعلية من حقوقه، في إطار مقارنة شمولية تستحضر مختلف الأبعاد القانونية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر في ولوجه إلى العدالة.

العوامل البنوية المؤثرة في ولوج الأطفال إلى العدالة:

أ. الفقر وعدم المساواة

يبرز التقرير أن الفقر وعدم المساواة يشكلان من أبرز العوامل البنوية التي تؤثر على ولوج الأطفال والمراهقين إلى العدالة في الفضاء الإيبيرو-أمريكي، فالأطفال يمثلون الفئة الأكثر تأثراً بالفقر مقارنة بباقي الفئات السكانية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات القانونية، ويؤدي هذا الوضع إلى إضعاف قدرتهم على التعرف على حقوقهم، والمطالبة بها، والاستفادة من آليات الحماية المتاحة، مما يكرس فجوة واضحة بين الاعتراف القانوني بالحقوق والتمتع الفعلي بها.

كما يشير التقرير إلى أن عدم المساواة بين الأجيال يعمق من هشاشة الأطفال، حيث تتحمل هذه الفئة عبئاً غير متناسب من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يحد من فرصها في الولوج إلى العدالة على قدم المساواة مع باقي الفئات، ويؤكد أن معالجة هذه الاختلالات تظل شرطاً أساسياً لضمان عدالة شاملة ومنصفة.

ب. الهجرة

يبرز التقرير أن ظاهرة الهجرة، خاصة في صفوف الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن أسرهم، تمثل عاملاً إضافياً يعقد ولوجهم إلى العدالة، فهؤلاء الأطفال غالباً ما يواجهون صعوبات مرتبطة بغياب الوثائق القانونية، أو عدم وضوح وضعهم القانوني، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من الحماية القانونية والخدمات الأساسية.

كما يتعرض الأطفال المهاجرون لمخاطر متعددة، من بينها الاستغلال والاتجار، فضلاً عن ضعف إمكانية الوصول إلى آليات التبليغ والانتصاف، ويؤكد التقرير أن هذه الوضعية تفرض ضرورة اعتماد مقاربات خاصة تراعي هشاشة هذه الفئة، وتضمن حمايتها ولوجها الفعلي إلى العدالة، بغض النظر عن وضعها القانوني.

ج. العنف البنوي

يعد العنف البنوي أحد أبرز التحديات التي تؤثر على الأطفال في المنطقة، حيث يتخذ أشكالاً متعددة تشمل العنف داخل الأسرة، والعنف المجتمعي، والاستغلال الجنسي، فضلاً عن تجنيد الأطفال في

أنشطة الجريمة المنظمة، ويشير التقرير إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال تتعرض لشكل من أشكال العنف خلال طفولتها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على التفاعل مع أنظمة العدالة.

كما يؤدي هذا العنف إلى تعقيد وضعية الأطفال داخل منظومة العدالة، حيث قد يجدون أنفسهم في موقع الضحية أو الشاهد أو حتى في تماس مع النظام الجنائي، دون توفر الضمانات الكافية لحمايتهم ويؤكد التقرير أن مواجهة هذا العنف تتطلب اعتماد مقاربات وقائية وشمولية، تركز على معالجة أسبابه الجذرية، وليس فقط نتائجه.

د. غياب المعطيات والإحصائيات (Invisibility)

يشير التقرير إلى أن أحد التحديات الأساسية يتمثل في ضعف توفر البيانات والمعطيات المتعلقة بولوج الأطفال إلى العدالة، وهو ما يؤدي إلى ما يُسمى بـ"اللا-مرئية" داخل الأنظمة القضائية، فرغم أن الأطفال يشكلون نسبة مهمة من السكان، إلا أن حضورهم في الإحصائيات الرسمية يظل محدوداً، مما يعيق فهم واقعهم بشكل دقيق.

ويؤكد التقرير أن هذا النقص في البيانات ينعكس سلباً على تصميم السياسات العمومية، حيث يصعب وضع استراتيجيات فعالة دون توفر معلومات دقيقة وموثوقة، ومن ثم فإن تعزيز نظم جمع البيانات وتحليلها يعد خطوة أساسية نحو تحسين ولوج الأطفال إلى العدالة، وضمان استجابات مبنية على الأدلة.

العوائق أمام ولوج الأطفال إلى العدالة:

أ. العوائق الهيكلية

يبرز التقرير أن العوائق الهيكلية تشكل أحد أبرز الحواجز التي تحول دون ولوج الأطفال والمراهقين إلى العدالة، حيث ترتبط هذه العوائق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي يعيشون فيها، مثل الفقر، والعنف، والتمييز، فهذه العوامل لا تؤثر فقط على أوضاعهم المعيشية، بل تحد أيضاً من قدرتهم على التعرف على حقوقهم، والوصول إلى آليات الحماية، والمطالبة بالإنصاف، كما يشير التقرير إلى أن ضعف مشاركة الأطفال في اتخاذ القرار، سواء على المستوى الأسري أو المؤسسي، يفاقم من هذا الإقصاء، ويجعلهم أقل قدرة على التأثير في المسارات التي تمسهم.

ب. العوائق القانونية والإجرائية

يشير التقرير إلى أن الإطار القانوني والإجرائي يشكل بدوره عائقا أمام ولوج الأطفال إلى العدالة، حيث إن العديد من الأنظمة لا تعترف بشكل كامل بالأهلية القانونية للأطفال، أو تضع قيودا تحد من قدرتهم على اللجوء المباشر إلى القضاء، كما أن تعقيد الإجراءات القانونية، وطبيعة اللغة المستعملة داخل المحاكم، يشكلان حاجزا إضافيا يمنع الأطفال من فهم مسار القضايا أو التفاعل معها بشكل فعال.

ويضيف التقرير أن ضعف المساعدة القانونية المجانية، أو محدودية جودتها، يحرم العديد من الأطفال من التمثيل القانوني المناسب، مما يؤثر على فرصهم في الحصول على نتائج عادلة، كما أن غياب بيانات قضائية ملائمة للأطفال، سواء من حيث الفضاء أو أساليب التعامل، قد يؤدي إلى شعورهم بالخوف أو الارتباك، ويحد من قدرتهم على المشاركة في الإجراءات بشكل آمن وفعال.

ج. العوائق الخاصة بالفئات الهشة

يؤكد التقرير أن بعض فئات الأطفال تواجه عوائق إضافية ومركبة، تزيد من صعوبة ولوجها إلى العدالة مقارنة بغيرها، وتشمل هذه الفئات الأطفال المهاجرين، الذين قد يفتقرون إلى الوثائق القانونية أو يواجهون وضعاً قانونياً غير مستقر، والأطفال ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى ترتيبات خاصة لضمان مشاركتهم، إضافة إلى الأطفال المنتمين إلى الشعوب الأصلية الذين قد يواجهون حواجز لغوية وثقافية.

كما يبرز التقرير وضعية الفتيات، اللواتي يتعرضن لأشكال خاصة من العنف القائم على النوع، مما يضاعف من هشاشتهن ويحد من قدرتهن على اللجوء إلى العدالة، ويشمل ذلك أيضا الأطفال ضحايا الجرائم، الذين قد يواجهون مخاطر إعادة الإيذاء أثناء المساطر القضائية، في ظل غياب الضمانات الكافية لحمايتهم، ويؤكد التقرير أن هذه العوائق تتطلب استجابات خاصة تراعي احتياجات كل فئة على حدة، ضمن مقاربة شمولية تضمن عدم إقصاء أي طفل من حقه في العدالة.

المبادئ الأساسية للعدالة المتمحورة حول الطفل:

1. إعادة تصميم المؤسسات:

يؤكد التقرير أن تحقيق عدالة متمحورة حول الطفل يقتضي إعادة تصميم المؤسسات والإجراءات القضائية بشكل يضع احتياجات الأطفال في صلب الاهتمام، فبدلاً من تكيف الأطفال مع أنظمة عدالة غير ملائمة لهم، ينبغي أن تعاد هيكلة هذه الأنظمة لتستجيب لخصوصياتهم، سواء من حيث الفضاءات،

أو طرق التواصل، أو آليات اتخاذ القرار، ويشمل ذلك اعتماد بيئات صديقة للأطفال داخل المؤسسات القضائية، وتبسيط الإجراءات، وضمان معاملة تراعي كرامتهم وتحد من أي شكل من أشكال التخويف أو الإيذاء.

2. الوقاية من العنف:

يشدد التقرير على أن الوقاية من العنف تعد عنصرا أساسيا في أي نظام عدالة متمحور حول الطفل، إذ لا ينبغي أن يقتصر دور العدالة على الاستجابة للانتهاكات بعد وقوعها، بل يجب أن يشمل العمل على منعها من الأصل، ويتطلب ذلك تطوير سياسات واستراتيجيات وقائية تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، ونشر الوعي بحقوق الطفل.

3. تمكين الأطفال والمراهقين:

يبرز التقرير أن تمكين الأطفال والمراهقين يمثل شرطا أساسيا لضمان ولوجهم الفعلي إلى العدالة، حيث ينبغي تمكينهم من معرفة حقوقهم، والتعبير عن آرائهم، والمشاركة في الإجراءات التي تمسهم، ويشمل ذلك توفير المعلومات بشكل مبسط ومفهوم، وتعزيز قدراتهم على التفاعل مع النظام القضائي، وضمان أن تكون آراؤهم محل اعتبار في اتخاذ القرارات، ويؤكد التقرير أن الأطفال ليسوا مجرد موضوع للحماية، بل هم أصحاب حقوق يجب تمكينهم من ممارستها بشكل فعال.

4. تعزيز الضمانات الإجرائية:

يشير التقرير إلى أهمية تعزيز الضمانات الإجرائية الخاصة بالأطفال داخل أنظمة العدالة، بما يضمن حمايتهم من أي شكل من أشكال الانتهاك أو إعادة الإيذاء خلال المساطر، ويشمل ذلك توفير المساعدة القانونية المجانية، وضمان حضور مهنيين مؤهلين للتعامل مع الأطفال، واعتماد إجراءات تراعي سنهم واحتياجاتهم، بما يضمن مشاركتهم الآمنة والفعالة، كما يؤكد على ضرورة احترام مبدأ المصلحة الفضلى للطفل في جميع مراحل الإجراءات.

5. التنسيق بين القطاعات:

يؤكد التقرير أن العدالة المتمحورة حول الطفل لا يمكن أن تتحقق من خلال النظام القضائي وحده، بل تتطلب تنسيقا فعالا بين مختلف القطاعات المعنية، مثل الحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة

فالمشكلات التي يواجهها الأطفال غالباً ما تكون متعددة الأبعاد، ولا يمكن معالجتها بشكل فعال دون اعتماد مقارنة شمولية ومتكاملة تجمع بين مختلف الفاعلين والمؤسسات.

6. الاعتماد على البيانات والأدلة:

يشدد التقرير على أن تطوير سياسات فعالة في مجال عدالة الأطفال يقتضي الاعتماد على بيانات دقيقة وموثوقة، تمكن من فهم واقع هذه الفئة وتحديد احتياجاتها بشكل دقيق، ويبرز أن غياب المعطيات يشكل عائقاً رئيسياً أمام تصميم تدخلات فعالة، مما يستدعي تعزيز نظم جمع البيانات وتحليلها، واعتماد مقاربات قائمة على الأدلة في اتخاذ القرار، بما يضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

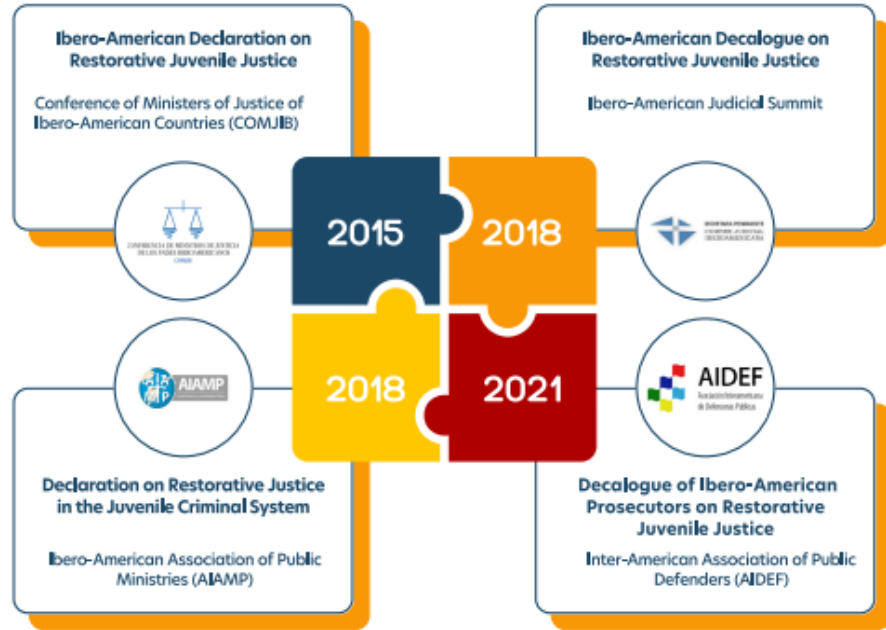
الممارسات الفضلى في المنطقة:

1. العدالة التصالحية:

يبرز التقرير اعتماد عدد من دول الفضاء الإيبيرو-أمريكي لمقاربات العدالة التصالحية، خاصة فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين، باعتبارها بديلاً فعالاً للنماذج العقابية التقليدية، وترتكز هذه المقاربة على إصلاح الضرر الناتج عن الفعل، وإشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الضحية والجاني والمجتمع، في عملية إيجاد حل يعيد التوازن ويعزز المسؤولية الفردية والجماعية، ويؤكد التقرير أن هذه التجارب أظهرت نتائج إيجابية من حيث الحد من العود، وتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال، بما يتماشى مع مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

ويتعزز هذا التوجه من خلال المسار المؤسسي الذي عرفه تطوير العدالة التصالحية في المنطقة، كما يوضحه الشكل المتعلق بالمحطات الرئيسية لتعزيز عدالة الأحداث التصالحية، والذي يبرز تطور هذا النموذج عبر مراحل زمنية متعاقبة، مما يعكس انتقاله من مبادرات محدودة إلى توجه إقليمي متنامٍ ومؤطر مؤسسياً.

تطور اعتماد العدالة التصالحية الخاصة بالأطفال والمراهقين في المنطقة:



2. الفضاءات الصديقة للأطفال داخل المؤسسات القضائية:

يشير التقرير إلى اعتماد بعض الدول مبادرات تهدف إلى تهيئة فضاءات داخل المحاكم ومراكز العدالة تكون ملائمة للأطفال، من حيث التصميم والبيئة وأساليب التفاعل، وتهدف هذه الفضاءات إلى الحد من التوتر والخوف الذي قد يشعر به الأطفال أثناء تفاعلهم مع النظام القضائي، وضمان مشاركتهم في الإجراءات بشكل أكثر راحة وأمانا، كما تسهم هذه المبادرات في تقليل مخاطر إعادة الإيذاء، خاصة بالنسبة للأطفال ضحايا العنف، من خلال توفير بيئة داعمة تراعي احتياجاتهم النفسية والاجتماعية.

3. إشراك الأطفال والمراهقين في السياسات العمومية:

يبرز التقرير عددا من التجارب التي تم فيها إشراك الأطفال والمراهقين في صياغة السياسات والبرامج المرتبطة بالعدالة، من خلال آليات تشاركية تتيح لهم التعبير عن آرائهم والمساهمة في اتخاذ القرار، ويؤكد أن هذه المقاربات تعزز من فعالية السياسات العمومية، لأنها تستند إلى فهم مباشر لتجارب الفئة المعنية، كما تسهم في تمكين الأطفال وتعزيز شعورهم بالانتماء والثقة في المؤسسات.

4. الأطر القانونية الشاملة لحماية الأطفال:

يشير التقرير إلى قيام بعض الدول بتطوير أطر قانونية ومؤسسية شاملة تهدف إلى تعزيز حماية الأطفال وضمان ولوجهم إلى العدالة بشكل فعال، وتشمل هذه الأطر سن تشريعات متخصصة، وتطوير سياسات وطنية متكاملة، وإنشاء مؤسسات أو آليات مخصصة للتعامل مع قضايا الأطفال، ويؤكد التقرير أن هذه المبادرات تمثل خطوات مهمة نحو إرساء نظام عدالة أكثر شمولاً، يضمن حماية حقوق الأطفال بشكل متكامل.

5. القواعد الإيبورو-أمريكية للعدالة التصالحية:

يبرز التقرير أهمية اعتماد قواعد إيبورو-أمريكية مشتركة في مجال العدالة التصالحية، باعتبارها إطاراً مرجعياً يوجه الدول نحو تبني ممارسات متناسقة ومبنية على معايير مشتركة. وتسهم هذه القواعد في تعزيز التعاون الإقليمي، وتبادل الخبرات، وتوحيد الرؤى حول كيفية تطبيق العدالة التصالحية بشكل يراعي خصوصيات الأطفال والمراهقين، ويضمن احترام حقوقهم.

أبرز الخلاصات والنتائج:

يخلص التقرير إلى أن مسألة ولوج الأطفال والمراهقين إلى العدالة في الفضاء الإيبورو-أمريكي تظل تحدياً بنيوياً مركباً، رغم التقدم الملحوظ على مستوى الأطر القانونية والمعيارية، إذ يظهر التحليل أن الإشكال لا يكمن في غياب الاعتراف بالحقوق، بل في الفجوة القائمة بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية، وهي فجوة تعكس قصوراً في تصميم أنظمة العدالة وعدم ملاءمتها لخصوصيات هذه الفئة.

ويؤكد التقرير أن الأطفال والمراهقين يواجهون عوائق متعددة ومتراصة تحول دون ولوجهم الفعلي إلى العدالة، تشمل عوامل بنيوية كالفقر وعدم المساواة، وأخرى مؤسسية وإجرائية مرتبطة بتعقيد الأنظمة القضائية وضعف تكيفها مع احتياجاتهم، كما تتفاقم هذه التحديات بالنسبة لبعض الفئات الهشة، مثل الأطفال المهاجرين، وذوي الإعاقة، والفتيات، مما يؤدي إلى أشكال مضاعفة من الإقصاء.

وفي هذا السياق، يبرز التقرير أن أنظمة العدالة التقليدية، القائمة أساساً على منطق إجرائي وشكلي، غير كافية لضمان تحقيق العدالة في بعدها الشامل، خاصة بالنسبة للأطفال، ويؤكد أن تحقيق هذا الهدف يقتضي تبني تحول عميق نحو مقاربة متمحورة حول الإنسان، ثم حول الطفل بشكل خاص،

تأخذ بعين الاعتبار تجارب الأفراد واحتياجاتهم، وتعمل على توفير حلول فعالة ومستدامة للمشكلات القانونية .

كما يشدد التقرير على أن العدالة المتمحورة حول الطفل تتطلب إعادة تصميم المؤسسات والإجراءات بشكل يضمن بيئة آمنة وملائمة، وتعزيز الضمانات الإجرائية، وتمكين الأطفال من المشاركة الفعلية في المساطر التي تمسهم، إلى جانب تطوير آليات وقائية تحد من العنف وتعالج أسبابه الجذرية ويؤكد أن هذه المقاربة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تنسيق فعال بين مختلف القطاعات، بما في ذلك القضاء، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها التقرير أن المنطقة تتوفر على تجارب وممارسات فضلى واعدة، مثل اعتماد العدالة التصالحية، وتهيئة فضاءات صديقة للأطفال، وإشراكهم في صياغة السياسات العمومية، غير أن هذه المبادرات تظل في كثير من الأحيان مجزأة وغير معممة، وهو ما يبرز الحاجة إلى توسيع نطاقها، وتكريسها ضمن سياسات وطنية وإقليمية متكاملة.

ويؤكد التقرير أيضا أن توفر إطار قانوني دولي وإقليمي متقدم، كما يعكسه انخراط الدول في الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الطفل، لا يضمن في حد ذاته تحقيق العدالة، ما لم يترجم إلى سياسات عمومية فعالة وآليات تنفيذية ملموسة، ومن ثم فإن التحدي الرئيسي يتمثل في الانتقال من مستوى الالتزامات إلى مستوى التطبيق، عبر تعزيز القدرات، وتوفير الموارد، والاعتماد على البيانات في اتخاذ القرار. وفي ضوء ذلك، يدعو التقرير إلى بلورة أجندة إقليمية مشتركة تقوم على التعاون بين الدول وتبادل الخبرات، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، وضمان استدامة الإصلاحات من خلال إدماجها في السياسات الوطنية، كما يشدد على أهمية اعتماد مقاربات قائمة على الأدلة، وإرساء آليات للتتبع والتقييم، بما يضمن تحسين فعالية التدخلات وتحقيق نتائج ملموسة.

ويخلص التقرير في النهاية إلى أن تحقيق العدالة للأطفال والمراهقين ليس مجرد التزام قانوني أو أخلاقي، بل يمثل شرطا أساسيا لبناء مجتمعات عادلة وشاملة ومستدامة، وأن أي نظام عدالة لا يضع الأطفال في صلب اهتمامه يظل نظاما غير مكتمل، وغير قادر على تحقيق أهدافه في ترسيخ سيادة القانون وحماية الحقوق.

للاطلاع على التقرير: <https://cic.nyu.edu/resources/a-child-centered-approach-justice-ibero-america/>

